بأنها «مفتاح لتحريك القضية، وليست خطة سلام». وأوضح ان الموقف الاسرائيلي الرافض للسلام لم يتغيّر حتى الآن، وان اسرائيل، الى الآن، تبحث «عن قيادة ضعيفة بديلة من م.ت.ف.». وأضاف ابو عياش، ان هذا الرفض جاء متزامناً مع الاجراءات القمعية الاسرائيلية التي تزداد يوماً بعد يوم لانهاء الانتفاضة وقمع الشعب الفلسطيني؛ حتى ان النقاط المصرية العشر، التي طرحتها مصر على الجانب الاسرائيلي، بدت غير مقبولة منها. ولخّص ابو عياش المطالب الفلسطينية، قبل اجراء الانتخابات، بضرورة اصدار اعلان مبادىء حول السلام من قبل الجانب الاسرائيلي، وتحضير اجواء السلام في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والقدس، من طريق ايقاف اعمال القمع والاعتقال وكل الممارسات الاسرائيلية؛ ومن ثمّ اتباع النقاط المصرية العشر التي لم يعتبرها خطة سلام، وانما «مفتاح لتحريك الوضع الذي وصل الى طريق مسدود، نتيجة للتعنّت الاسرائيلي». وقال أبو عياش، ان «النقاط العشر» تفتقر الى الكثير. فهي لم تنص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛ ولم تحدّد دور م.ت.ف. طرفاً أساسياً في عملية السلام بين الفلسطينيين واسرائيل؛ ولم تحدّد، كذلك، جدولاً زمنياً لتنفيذ الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الاراضي المحتلة، وكيفية ضمان الامن لجميع دول المنطقة، بما في ذلك الدولة الفلسطينية. وطالب بايقاف الممارسات الاسرائيلية المسلطة على سكان الضفة والقطاع ليل نهار، وتحديد مبادىء السلام بالموافقة على مبدأ «الارض مقابل السلام»، والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وضمان الامن للجميع، ووجود اشراف دولي على تنفيذ المقترحات. وأشار الى ان مكان انعقاد مباحثات فلسطينية ـ اسرائيلية هو أمر غير هام، «فالمهم هو اعلان مبادىء من جانب اسرائيل» (**الحياة**، لندن، ٢٢/٩/١٩٨٩).

وأيّد رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، هذا الاتجاه، الذي يبدو ان ثمّة اتفاقاً عاماً بشأنه، فأعلن، في معرض تعليق له على النقاط المصرية العشر، ان مقترحات مصر «غير كافية تماماً لأن تقبلها م.ت.ف. كخطة انتخابات مكتملة وقادرة على الحركة». وأضاف: «لقد دعت وثيقة الرئيس المصري، حسني مبارك، الى اجراء انتخابات في المناطق المحتلة في ضوء قبول اسرائيل مبدأ مبادلة الارض بالسلام، وايقاف النشاط الاستيطاني، والسماح لسكان القدس الشرقية بالتصويت». وقال: «ينبغي ان ترتبط الانتخابات بتحديد الموقف النهائي»؛ موضحاً ان ما يدفع م.ت.ف. الى التحرك قدماً مع صيغة مبارك للانتخابات هي رغبتها في ان تتسع النقاط العشر لتتضمّن اعلان مبادىء. وبين هذه المبادىء، ينبغي ان تكون حقوق الشعب الفلسطيني نقطة هامة جداً. والهام في نظر الحسيني، في كل ما أُجري ويجرى، «ليس محادثات القاهرة، بل رغبة واشنطن في قبول فلسطينيين من خارج الارض المحتلة أعضاء في فريق تفاوضي مع اسرائيل حول الانتخابات». وأشار الحسيني الى ان المبعدين المقترحين لا ينبغي ان يتحددوا بالذين أُبعدوا مؤخراً من المناطق المحتلة، كما يريد الاسرائيليون؛ «فمن وجهة نظرنا كل الفلسطينيين مبعدين، ومن بينهم نستطيع اختيار من نشاء؛ فهذا أمر يخصّنا؛ وسوف نختار مفاوضين جيّدين» (**جيروزاليم بوست**، ١٥/٩/١٩٨٩).

وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، اعلن، في بيان له عقب المباحثات التي أجراها مع الرئيس المصري، حسني مبارك، بتاريخ ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ان ثمّة تفهّماً وتقديراً واسعي النطاق، في اسرائيل، للجهود التي بذلها الرئيس مبارك، ولفكرة عقد لقاء بين وفد اسرائيلي ووفد فلسطيني. وأعلن رابين ان اسرائيل توافق على قبول دعوة الى عقد هذا الاجتماع تتقدم بها مصر، على ان تبلّغ اسرائيل بأسماء الذين يشاركون في الوفد الفلسطيني (**الاهرام**، القاهرة، ١٩/٩/١٩٨٩).

الّا ان مصادر فلسطينية سارعت الى توضيح بعض الملابسات التي رافقت الحديث عن تشكيل وفد فلسطيني للتفاوض مع اسرائيل؛ فقالت ان زيارة شخصيات سياسية فلسطينية من الاراضي المحتلة لمصر ليست مرتبطة بتشكيل وفد فلسطيني للقاء فلسطيني ـ اسرائيلي محتمل (**وكالة الصحافة الفرنسية**، القاهرة، ٣٠/٩/١٩٨٩). وذهبت مصادر أخرى الى ما هو أبعد من ذلك، فأكدت ان أياً من الوفود الفلسطينية المسؤولة التي زارت